الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

الإعراب عن المواساة فيما يتعلق بالزلزال الذي وقع مؤخرا في مصر

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم

البند ١١٠ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.4
29 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

الإعراب عن المواساة فيما يتعلق بالزلزال الذي وقع مؤخرا في مصر

١ - السيد المقطري (اليمن) : أعرب عن المواساة لحكومة مصر وشعبها فيما يتعلق بالزلزال الذي وقع مؤخرا في مصر .

٢ - الرئيس : أيد الإعراب عن المواساة باسم جميع أعضاء اللجنة .

٣ - السيد الزميتي (مصر) : شكر الرئيس للإعراب عن المواساة .

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (A/46/600 و Add.1-3 و A/46/765 و A/C.5/47/13)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (A/46/600 و Add.1-3 و A/46/765 و A/C.5/47/13)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : الجوانب الإدارية والمعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (A/47/484)

٤ - السيد ثورنبرغ (وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم) : قال إن الأمم المتحدة تقف في مفترق الطرق حيث يتعين عليها أن تبين ما إذا كانت تستطيع أو لا تستطيع أن تتكيف بفعالية مع الزمن المتغير . والمطلوب من المنظمة الآن أن تلعب أدوارا تنفيذية جديدة في صيانة السلم وصنعه الى جانب دورها الدائم للعمل بمثابة محفل للمناقشة ووضع المعايير في مجالات مثل حقوق الإنسان ورسم البرامج الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . ويشك الكثيرون في أن المنظمة تستطيع مواجهة هذه التحديات .

٥ - وأضاف بقوله إن أمام الأمم المتحدة الآن نافذة تفتح لمرة واحدة على فرصة النهوض في الشؤون العالمية بالدور الذي قصد مؤسسوها أن تنهض به ، وهي فرصة تضيع ، منذ وقت طويل في خضم الظروف السياسية للحرب الباردة .

٦ - واستطرد قائلا إن الحالة المالية الاجمالية للمنظمة لاتزال تمثل مسألة تثير قلقا سائدا . فحتى تاريخ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، بلغ اجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة حوالي ١,٢ من بلايين الدولارات تستحق ٥٥٠ مليونا منها للميزانية العادية و ٦٠٥ ملايين للاشتراكات المقررة في عمليات حفظ السلم . ولم تسدد حصصها بالكامل في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلم سوى ١٨ من الدول الأعضاء .

(السيد ثورنبرغ)

٧ - ومضى يقول إنه كان من الضروري عملا خلال عام ١٩٩٢ بكامله الاقتراض من مختلف حسابات حفظ السلم لمواجهة المتطلبات النقدية لعمليات أخرى من عمليات حفظ السلم وزيادة على ذلك فقد أصبح من الضروري مع نفاد جميع الأرصدة الاحتياطية الاقتراض اعتبارا من شهر آب/أغسطس من شتى صناديق حفظ السلم لمواجهة المتطلبات النقدية للميزانية العادية . وقد تم حتى الآن اقتراض حوالي ٨٠ مليون دولار من صناديق حفظ السلم لتمكين الأمين العام من مواجهة الالتزامات وضمان استمرار تشغيل المنظمة . وقد أشار الأمين العام من تقريره عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/C.5/47/13) الى أنه ما لم يتم تحصيل ٤٠٠ مليون دولار من الاشتراكات المقررة غير المسددة فيما بين ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ فإن الميزانية العادية وجميع عمليات حفظ السلم المقررة سوف تنضب أموالها في وقت واحد .

٨ - وواصل حديثه قائلا إنه مما يدعو للسرور أن المساهم الرئيسي قد سدد مؤخرا ٢٢٩ مليونا من الدولارات تمثل إجمالي نصيبه من الميزانية العادية وأن ثالث أكبر المساهمين سدد توا مبلغ ١٨ مليون دولار . وذكر أنه يثق في أن الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات واشتراكات غير مسددة سوف تبذل أقصى جهودها للوفاء بالتزاماتها المالية المقررة تجاه المنظمة نظرا لأن هذا وحده هو الذي سيحل مشاكل المنظمة المالية . وبموجب القواعد الحالية يطلب من الدول الأعضاء تسديد حصصها خلال الشهر التالي لوصول إخطار من الأمين العام بالمبالغ المستحقة .

٩ - وأضاف أن نقص الأموال اللازمة لمواجهة النفقات واستمرار عدم التأكد من توافر الأموال في المستقبل المباشر واستمرار خطورة الحالة المالية للمنظمة تتضافر جميعها لجعل إدارة الأمم المتحدة بكفاءة أمرا في غاية الصعوبة .

١٠ - كما قال إنه طرحت في الدورة السادسة والأربعين مقترحات شتى لحل المشاكل المالية المتوسطة والطويلة الأجل للمنظمة وكذلك في الدورة الحالية في تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277-S/24111) وتقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/47/1) . ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن هذه المقترحات لن يكون لها ، حتى لو قبلت ، أثر عاجل على الحالة النقدية لبقية عام ١٩٩٢ .

١١ - ومضى يقول إن الأمين العام أشار في "برنامج للسلم" الى الفجوة التي نشأت بين المهام الموكولة الى المنظمة والموارد المالية المقدمة اليها . وتتسم مسألة الأمن المالي طويل الأمد للمنظمة بقدر من الأهمية والتعقيد ينبغي معه زيادة الوعي والتأييد من الجماهير لها .

١٢ - وذكر أنه تحقيقا لهذه الغاية قام الأمين العام ومؤسسة فورد مؤخرا بالإعلان عن تشكيل فريق استشاري دولي معني بتمويل الأمم المتحدة يشترك في رئاسته رئيس سابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة ونائب محافظ مصرف التنمية الياباني . ويضم الفريق كثيرا من الخبراء الماليين

(السيد ثورنبرغ)

والحكوميين البارزين من جميع أنحاء العالم . وينوي الأمين العام إبلاغ الجمعية العامة في الدورة الحالية بتوصيات هذا الفريق . وبالإدارة السياسية اللازمة لمواجهة المشاكل المالية للمنظمة ، يمكن العثور على الحلول العملية ولكن الجمعية العامة وحدها هي التي تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة .

١٣ - وذكر أيضا أن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/47/358) يمثل تقديرات الأمين العام المبدئية للموارد اللازمة للصرف على البرنامج المقترح للأنشطة لفترة السنتين القادمة . ويسقط هذا المخطط على أساس الولايات القائمة والمتوقعة وعلى أساس ميزانية مستقرة بوجه عام . ونظرا لزيادة دور الأمم المتحدة في مجالات كثيرة ، كان من المستصوب والممكن إجراء تنقلات كثيرة بين مختلف أبواب الميزانية في الموظفين والموارد الأخرى . وفي الوقت الذي تزداد فيه بسرعة ميزانيات عمليات صيانة السلم فإن تمويل الميزانية العادية لايزال أمرا رئيسيا بالنسبة لجميع أنشطة الأمم المتحدة .

١٤ - وقال إن مخطط الميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ يقترح زيادات في أربعة مجالات : تقرير السياسات عموما ؛ والإدارات الجديدة للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلم ؛ والتعاون الدولي لأغراض التنمية ؛ وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية . وتقترح أولوية مقلصة لخدمات الدعم المشتركة بما فيها خدمات الإدارة والتنظيم والمؤتمرات . وفي نطاق ذلك أعرب عن الأولويات ليس فقط عن طريق تخصيص الموارد وإنما أيضا عن طريق الألوف المؤلفة من القرارات التي تشكل الحياة اليومية للمنظمة ، ولا يعد وضع الأولويات مجرد ممارسة تقنية ولكنها جزء متكامل من الجدل السياسي الذي تتصف به مداولات الميزانية . والقول بأن لكل البرامج أولوية يعني القول بأنه لا توجد أولوية لأي شيء .

١٥ - كما ذكر أن اللجنة الخامسة تطالب باستعراض تقرير الأمين العام بشأن النموذج الأولي لشكل جديد للميزانية (A/C.5/47/3) . وتعتقد الأمانة العامة بأن الشكل الجديد المقترح يمثل تبسيطا مستحبا وأنه سيسهل قرارات الجمعية العامة بشأن ميزانية المنظمة .

١٦ - وأشار وهو يعلق على تخطيط البرامج الى أن اللجنة معروض عليها التنقيحات المقترحة الأولى للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . وتقترح تنقيحات لحوالي ٤٠ برنامجا لتعكس الولايات الجديدة المعتمدة منذ إقرار الخطة ، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك نتائج المرحلة الأولى لإعادة تشكيل الأمانة العامة . وفي هذا الصدد سيطلب من اللجنة الخامسة النظر في توصية لجنة البرنامج والتنسيق بتقديم نموذج أولي لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل في السنة المقبلة . وتعتقد إدارة شؤون الإدارة والتنظيم أنه ينبغي تعديل الخطة المتوسطة الأجل بصورة متعمقة حيث أن طولها وتعقيدها يجعل من الصعب التوصل الى إدراك واضح لسياسات المنظمة وأن هناك انعدام لأي مشاركة حقيقية من جانب الدول الأعضاء في المحتوى الفني للخطة .

(السيد ثورنبرغ)

١٧ - كما ذكر أن التقديرات المنقحة لفترة السنتين الحالية فيما يتعلق بمبادرات الأمين العام بشأن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل الأمانة العام (A/C.5/47/2) أشارت الى أنه ستتحقق وفورات تبلغ حوالي ٤ ملايين من الدولارات نتيجة للإلغاء المقترح لعدد ١٣ من وظائف الفئة العليا في الأمانة العامة . وتبرز هذه الحركة التي تتفق تماما مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ من قرار الأمين العام بتبسيط هيكل الأمانة العامة بما يكفل خطوطا أوضح من المسؤولية والمساءلة بالإضافة الى اتساق أكبر في تنفيذ سياسات المنظمة . وفي هذا الصدد تم توحيد الوحدات التنظيمية للمقر في سبع إدارات يرأسها ثمانية وكلاء للأمين العام .

١٨ - وانتقل الى عمليات حفظ السلم فقال إن تمويل أنشطة حفظ السلم يعد أكبر برنامج منفرد تقوم به الأمم المتحدة من حيث التكاليف التي تبلغ ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٩٢ . وتمول ١٠ من عمليات حفظ السلم الحالية البالغ عددها ١٢ عملية بموجب صيغة الاشتراكات المقررة لحفظ السلم مع تراوح اعتمادات ١٩٩٢ من حد منخفض يبلغ ٢١ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية الى حد مرتفع يبلغ ٨٣٨ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا/سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا . وكانت اثنتان من العمليات الثلاث التي تأسست في عام ١٩٩٢ (سلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة) من أكثر العمليات التي أرسلت الى الميدان كلفة . وتقدر احتياجات المحافظة على عمليات حفظ السلم لمدة ستة أشهر إضافية بحوالي ١ بليون دولار .

١٩ - وأضاف أن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحتاج الى نفقات نقدية شهرية كبيرة . ولمستوى جمع الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلم أثر مباشر على توفير النقد اللازم لتلبية احتياجات هذه العمليات . ويمكن أن تنهي بعض هذه العمليات السنة بعجز في حساباتها الخاصة إذا لم يتحسن جدول السداد . وخلال عام ١٩٩٢ كانت هناك حاجة الى استمرار الاقتراض فيما بين حسابات حفظ السلم لتلبية احتياجات التدفق النقدي . وأعطيت قروض الى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق وبعثة مراقبي الأمم التمحدة في السلفادور وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ولاتزال أجزاء من هذه القروض متبقية . وبالإضافة الى ذلك تم تلبية جزء من تكاليف بداية عملية الأمم المتحدة في الصومال من الصندوق الاستئماني لدعم صنع السلم وحفظ السلم . وكانت العملية الوحيدة التي مولت بشكل كاف خلال عام ١٩٩٢ هي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وذلك بسبب انخفاض مستوى أنشطتها .

٢٠ - واستطرد قائلا إن حالة التدفقات النقدية كان يمكن أن تكون أسوأ من ذلك إذا كانت المدفوعات المتعلقة باشتراكات القوات قد قدمت على النحو المخطط أصلا . وفي الواقع لم يدفع سوى قسط متقدم واحد في تكاليف القوات فيما يتعلق بسلطة الأمم المتحدة المؤقتة في كمبوديا وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

(السيد ثورنبرغ)

٢١ - وذكر أن اللجنة الخامسة ستدعى الى النظر في مسألة الحالات الشاذة في تخصيص البلدان في الفئات الأربع للمشتركين . وفي هذا الصدد تلقى الأمين العام طلبات من الدول الأعضاء لإعادة توزيع البلدان على أسس منها تطبيق أسعار صرف العملات والأرقام الواقعية لنصيب الفرد من الدخل القومي .

٢٢ - كما قال إن الأمين العام وموظفيه يعلقون ، بالنسبة لإدارة الموارد والإشراف المالي ، أهمية كبرى على مسؤوليتهم الائتمانية عن الإدارة الحكيمة لموارد المنظمة . وتم الاعتناء بضمان استخدام مثل هذه الموارد للأغراض التي أدرجت لها وإنفاقها مع مراعاة تحقيق الوفورات وأن تكون هناك محاسبة صارمة في جميع مراحل استخدامها .

٢٣ - واستطرد بقوله إن مجلس مراجعي الحسابات لفت انتباه الجمعية العامة في تقريره عن حسابات الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ (A/47/315) الى عدد من حالات الغش أو الغش الافتراضي . وفي جميع الحالات كانت الادارة هي التي حددت هذه الحالات واتخذت اجراءات مناسبة لاستعادة الأموال واتخاذ الاجراءات التأديبية . وفي هذا الصدد اتجهت نية الأمين العام الى اقتراح بانشاء وظيفة مفتش عام للأمم المتحدة على نطاق المنظومة ، مع مراعاة أن بعض الوظائف التي يتعين تأديتها تنهض بها بالفعل كيانات أخرى . ومن سوء الطالع أن عددا من هذه الكيانات لم تنهض بالآمال المعقودة عليه وأن منظومة الأمم المتحدة غير مؤهلة حاليا للنهوض بالمسؤوليات الجديدة التي تعهد بها الدول الأعضاء اليها .

٢٤ - كما قال إن من المهم بقدر متساو المحافظة على الضوابط المالية وغيرها من الضوابط الداخلية وتحسينها مما يقيد فيه بقدر كبير نظام المعلومات الادارية المتكامل . وقد ركز مراجعو الحسابات الداخليون للمنظمة على الثقة بالمعلومات وتكاملها ، والتقيد بالسياسات والخطط والاجراءات والقوانين والقواعد ، والمحافظة على الأرض ، والاستخدام الكفء للموارد وتحقيق أهداف البرامج الثابتة .

٢٥ - وانتقل الى خدمات المؤتمرات فقال إن تقرير الأمين العام بشأن استعراض مكتب شؤون المؤتمرات (A/47/336) مستمد بقدر كبير من الدراسة الاستقصائية التي قامت بها دائرة المشورة التنظيمية والأعمال التي قامت بها ادارة شؤون الادارة والتنظيم . وتقرر بالفعل البدء في مشاريع تجريبية لتنفيذ بعض التوصيات في مجال خدمات الترجمة وأولي اعتبار لاستخدام العقود الخارجية بصورة أفضل .

٢٦ - وأضاف أنه سيقدم أيضا الى الدورة الحالية تقريرا بشأن خدمات المؤتمرات في فيينا . وقد أحرز بعض التقدم خلال عام ١٩٩٢ تجاه هدف إقامة دائرة موحدة للمؤتمرات يشرف عليها مكتب الأمم المتحدة في فيينا . ولاتزال المناقشات مستمرة بشأن هذا الموضوع بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

(السيد ثورنبرغ)

(السيد ثورنبرغ)

٢٧ - واستمر يقول إن تنفيذ مشروع الاقراص البصرية لايزال مستمرا وتم الآن اقامة بعض المرافق في جنيف ونيويورك كما بدأ التدريب على الأنظمة في هذين الموقعين . وسوف يتم تجربة اجراء توصيلات ببعثات الدول الأعضاء في نيويورك في الربع الرابع من عام ١٩٩٢ .

٢٨ - وأضاف أنه نتيجة للزيادة المستمرة في طلبات الدول الأعضاء لعقد الاجتماعات والمؤتمرات المقررة بصورة أكثر انتظاما وتوزيع الوثائق في حينها فإن العبء الملقى على مكتب خدمات المؤتمرات أصبح هائلا . ومن الواضح أنه لا يمكن استمرار هذا الوضع . ولا توجد سوى ثلاثة حلول : تقليل الطلب على خدمات المؤتمرات بتحديد عدد الاجتماعات والمؤتمرات ؛ أو تغيير الاستحقاقات أو زيادة كمية الخدمات المقدمة . وأن ادارة شؤون الادارة والتنظيم على استعداد لتأدية دورها باستخدام مواردها باكفأ طريقة ممكنة عن طريق الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا والادارة الأفضل للموارد البشرية ولكن مما يساعدها جدا أن تكون الدول الأعضاء راغبة في النظر بجدية في الجدول الحالي للاجتماعات والمؤتمرات وتحديد ما اذا كان هناك ما هو غير ضروري منها . وقد يكون من المفيد النظر في وضع حد للمؤتمرات الدولية لحين الذكرى السنوية الخمسين في عام ١٩٩٥ على سبيل المثال لاتاحة الوقت لاجراء تقييم متعمق لهذه المسألة .

٢٩ - كما قال إنه من الضروري فيما يتعلق ببرنامج الابتكارات التكنولوجية انشاء بنية أساسية عالمية قوية من الحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية للأمم المتحدة . ومع وجود مثل هذه البنية الأساسية تستطيع المنظمة الانتفاع بعدد من التطورات التكنولوجية الجديدة . ومن الأساسي في هذا النهج الحواسيب التي توضع على المكاتب التي تصبح الوسيلة الرئيسية لتقاسم المعلومات وتكاملها مما يسهل برامج العمل التنظيمية . ويجب أن تلتزم الأمم المتحدة بشدة بزيادة استعمال التكنولوجيا الحديثة التي يمكن بدورها أن تزيد الاستفادة من أهم مواردها المتمثلة في موظفي المنظمة .

٣٠ - واستطرد بقوله إن مشروع نظام المعلومات الادارية المتكامل يحظى بأهم موقع بين برامج الابتكارات التكنولوجية ويخطط للبدء في التطبيقات الأولى لهذا النظام في الأمانة العامة في أوائل عام ١٩٩٣ ، ولأن يكون النظام منفذا بالكامل بحلول نهاية عام ١٩٩٣ مع تركيبه في المكاتب الرئيسية الأخرى خلال عام ١٩٩٤ . وثمة استعراض للمشروع قام به فريق من الخبراء المستقلين على نحو ما قررته الجمعية العامة في الدورة السادسة والأربعين أكد أنه يمكن تحقيق المنافع المتوقعة منه . وتم في الشهور الماضية بشكل واضح بيان الحاجة الى مثل هذا النظام الذي يمكن أن يوفر للادارة معلومات حديثة مالية وفي مجال شؤون الموظفين ، وسيكون هذا النظام أداة استراتيجية هامة لادارة المنظمة وزيادة ترشيد أعمال الأمم المتحدة .

(السيد ثورنبرغ)

٣١ - وفيما يتعلق بشؤون الموظفين قال إن عملية إعادة التشكيل التي تجري حاليا ترمي الى دعم جهود اعادة التشكيل المبذولة مسبقا وتوسيع العملية لتشمل المكاتب البعيدة عن نيويورك . وبموجب المرحلة الأولى دمج عدد من الادارات والمكاتب مما أنتج كيانا أكثر تنظيما تكون فيه المسؤولية مركزة بشكل أوضح . وفي الوقت ذاته تم انشاء مكاتب جديدة تعكس المطالب الجديدة الملقاة على المنظمة من قبل الدول الأعضاء . ومع تأسيس هذا الكيان الجديد ، أجري استعراض تفصيلي لجداول الموظفين مما يمكن من تنظيمها وتعزيزها حيثما يكون ذلك مناسبا . وليس هذا ممارسة للتقليص ولكنه على الأصح مرحلة للتأقلم مع الطلبات الجديدة .

٣٢ - وأضاف أنه تم في شباط/فبراير استحداث تجميد مؤقت للتعيين الخارجي في الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية مما يوفر فرصة للتقييم على أساس كل حالة على حدة للحاجة الى ملء شواغر معينة وكذلك الاستفادة الى أقصى حد من المواهب الموجودة بالمنظمة واعادة توزيع الوظائف الشاغرة غير الضرورية على المجالات سريعة التطور مثل حفظ السلم والجهود الانسانية . ولا يتمثل الهدف في تغيير القواعد المالية الجارية بشأن نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية ولكن في مجرد بيان أن مزيدا من المرونة في الاستفادة من موارد الموظفين يعد الطريقة الوحيدة للاستجابة بسرعة وبفعالية أكبر للظروف والولايات المتغيرة .

٣٣ - وواصل حديثه قائلا إنه أصبح من الواضح من المناقشات التي جرت مع الادارة والموظفين في مختلف مراكز العمل البعيدة عن المقر أن الحاجة تدعو الى تدابير لرفع مهارات الموظفين وتحسين معنوياتهم بما يمكن من زيادة فعالية المنظمة . وفي هذا الصدد استعرضت الادارة برامج التدريب وأحاطت علما بالمطالب الضخمة الملقاة على الميزانية الصغيرة المخصصة لهذا المجال . ونظرا لأنه مطلوب من المنظمة الاضطلاع بكثير من الأنشطة الجديدة الكبرى ، فإنه من الضروري اعداد الموظفين بصورة أفضل لمثل هذه المهام . وطبقا لذلك فإن التدريب ، ولاسيما التدريب على الادارة ، يحتل موقعا مرتفعا على قائمة الأولويات . والتدريب على الادارة له أهمية بسبب الاتصال الوثيق بين القيادة الفعالة والادارة وارتفاع معنويات الموظفين والانتاجية والتطور الوظيفي . وتخصص الأمم المتحدة حاليا مجرد ٠,٢٧ من تكاليف الموظفين لديها للتدريب على الوظائف والادارة بينما تنفق الوكالات الأخرى مثل اليونيسيف والبنك الدولي ثمانية أضعاف هذا القدر في المتوسط . وسوف يصدر الأمين العام قريبا تقريرا عن هذا الموضوع . واذا كانت الوفود ملتزمة حقا بالتغيير فإنها سوف تشترك مع الادارة في تحديد الموارد اللازمة لذلك .

٣٤ - وخلال عام ١٩٩٢ أيضا قام خبراء للموارد البشرية من الحكومتين الفرنسية والاسترالية بالعمل مع ادارة تنظيم الموارد البشرية في اعداد تقرير عن التطوير الوظيفي سيصدر قريبا . ويمكن لهذه الخطة ، اذا طبقت ، أن تغير بقدر كبير من الطريقة التي تدير الأمم المتحدة بها نظام الموظفين وتوفر خدمات أفضل تتعلق بالموظفين .

(السيد ثورنبرغ)

٣٥ - واستمر في حديثه قائلا إن المدراء والموظفين يشكون على الدوام من نظام الموظفين المرهق والمعقد الذي تطور عبر تاريخ المنظمة . وهذا النظام في حاجة الى التغيير . وعندما تستعرض اللجنة التقرير المتعلق بالتطوير الوظيفي ينبغي لها أن تنظر في زيادة الاعتمادات المخصصة للتدريب المهني والاداري ، وينبغي أن تستحدث تقييما ذا مغزى للأداء تتمكن به من تقييم أداء الموظفين وتضمن به المساءلة وتنقيح اجراءات الطعن المرهقة ، كما ينبغي أن تحسن مركز المرأة التي لا تشغل حاليا سوى ٣٠ في المائة فقط من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي .

٣٦ - واختتم حديثه قائلا إن ادارة شؤون الادارة والتنظيم تسعى الى تحسين نوعية الخدمات التي تقدم الى الدول الأعضاء والادارات الأخرى وتقليل الوقت اللازم لأداء الخدمات وكذلك تخفيض التكاليف مما يعني ضمان أن تنفق الموارد المخصصة لنشاط ما بفعالية من حيث التكاليف . وكان الهدف هو استحداث رؤية للتغيير تتقاسمها جميع الدول الأعضاء في الأمانة العامة . وبالرغم من أن التغيير لن يحدث بين يوم وآخر ، فإنه على ثقة من أنه بتعاون جميع الأطراف المعنية ، ستتمكن الادارة من تضمين تقريرها الى اللجنة في عام ١٩٩٣ انجازات كبيرة .

٣٧ - السيد هوسليد (النرويج) : تحدث بالنيابة عن بلدان الشمال فقال إن اللجنة اعترفت بالصفة العاجلة للبندين ١٠٦ و ١٠٧ من بنود جدول الأعمال بتقرير النظر فيهما في بداية الدورة . ومن الضروري الآن اظهار الارادة السياسية للوصول الى اتفاق يحسن الحالة المالية القاسية للأمم المتحدة . وتجد بلدان الشمال صعوبة في فهم السبب الذي جعل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لا تدفع أنصبتها المقررة في الميزانية العادية أوفي عمليات حفظ السلم . ومن التناقض أن نفس الأعضاء الذين يطالبون المنظمة بالقيام بدور هام في مسؤوليات حفظ السلم لا يرغبون في تمويلها بالموارد المالية التي تحتاج اليها للقيام بهذه المسؤوليات . ويتحمل أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الشأن .

٣٨ - ومضى يقول إن البلدان التي تفي باخلاص بالتزاماتها المالية للمنظمة مثل بلدان الشمال تتعرض لضغوط محلية متزايدة نتيجة للزيادة الضخمة في اعتمادات عمليات حفظ السلم والمبالغ الكبيرة المتبقية لقوات حفظ السلم والتي قامت هذه البلدان بتوفيرها للمنظمة . ومع وجود عدد كبير بهذا الشكل متخلف عن دفع اشتراكاته فإن البلدان التي كانت في الماضي تدفع بالكامل وفي الموعد المحدد وبدون شروط أصبحت الآن أقل ميلا الى القيام بذلك .

٣٩ - وانتقل الى المقترحات المحددة التي أبديت في تقرير الأمين العام (A/C.5/47/13) فقال إن بلدان الشمال تحبذ الاقتراح القاضي بتحصيل فوائد على المبالغ غير المسددة وهو اجراء عملي عام . وأنها تأمل أن تتخذ الجمعية العامة اجراء حاسما في هذا الشأن خلال دورتها السابعة والأربعين . وتؤكد هذه البلدان أيضا تأييدها القوي لانشاء صندوق احتياطي مؤقت لحفظ السلم للوفاء بالنفقات المبدئية لعمليات حفظ السلم ، وأنها سوف تشترك بنشاط في مشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع . وتؤيد هذه البلدان

(السيد هوسليد ، النرويج)

الاقتراح القاضي بزيادة صندوق رأس المال الدوار الى حوالي ٢٥ في المائة من الحصص السنوية في اطار الميزانية العادية كوسيلة لتحسين السيولة .

٤٠ - ومضى يقول إن بلدان الشمال لديها شكوك ازاء المقترحات القاضية باعطاء الأمين العام تفويضا بالاقتراض تجاريا في حالة نقص الأموال النقدية لديه نظرا لأن الاقتراض الخارجي سوف لا يؤدي إلا إلى زيادة التكاليف الاجمالية للمنظمة بدون أن يحل مشكلة المتأخرات الأصلية . وتعد اقامة صندوق أوقاف الأمم المتحدة للسلم فكرة شيقة ومبتكرة . بيد أن الهدف المقترح البالغ ١ بليون دولار غير معقول بالنظر الى الأزمة المالية الجارية ، والى أن الآثار المترتبة على أي توسع من هذا النوع في قاعدة ايرادات المنظمة يحتاج الى مزيد من الدراسة قبل التمكن من اتخاذ قرار فيه . وبالمثل فإنه في الوقت الذي ينبغي فيه النظر الى الاقتراح بقيام الجمعية العامة برصد ثلث التكاليف المقدرة لكل عملية من عمليات حفظ السلم بمجرد اتخاذ مجلس الأمن لقرار انشاء هذه العملية ، فإنه ينبغي دراسته في ضوء الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلم والمناقشات الجارية بشأن سلطة مجلس الأمن والجمعية العامة . وأخيرا فإنه على الرغم من أن بلدان الشمال تعترف بحاجة الأمين العام أحيانا الى ارساء عقود بدون عطاءات تنافسية ، فإنها ترى أنه ينبغي تجنب أية زيادة في هذه الممارسة لأسباب تتعلق بالعدالة والمسؤولية .

٤١ - وذكر أن بلدان الشمال تحيط علما باهتمام بالدعوة الموجهة من الأمين العام الى مجموعة من الخبراء الدوليين لدراسة مسألة تمويل الأمم المتحدة وتتطلع الى مناقشة تعليقاته عن نتائج مشاوراتها في اللجنة .

٤٢ - وفي الختام حث جميع الدول الأعضاء التي لم تدفع بعد اشتراكاتها عن عام ١٩٩٢ أو الأعوام السابقة على أن تبادر الى القيام بذلك . فطالما لا تقوم الدول الأعضاء بالدفع بالكامل وفي حينه وفقا لالتزاماتها القانونية فإن الأزمة المالية سوف تستمر .

٤٣ - السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) : بعد أن استرعى اهتمام اللجنة الى خطورة الحالة المالية للمنظمة ، قال إن بلده يؤيد تأييدا كاملا الحل المقترح في الوثيقة A/46/600/Add.1 . وأكد أنه يتعين على الأعضاء أن يسددوا اشتراكاتهم المقدرة ولاسيما في ضوء المهام المتزايدة التي باتت تضطلع بها الأمم المتحدة مع نهاية الحرب الباردة . إلا أنه من الأهمية بنفس القدر اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحسين كفاءة المنظمة والحد من نمو ميزانيتها .

٤٤ - ومضى يقول إن تشيكوسلوفاكيا هي إحدى البلدان القليلة التي سددت اشتراكاتها في ميزانية الأمم المتحدة العادية بالكامل وفي موعدها . كما أنها بذلت قصارها للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم برغم أنها لم تكن قادرة باستمرار على سداد جميع المدفوعات في حينها . وأردف قوله إن المعلومات التي ظهرت الى حيز النور بعد ثورة ١٩٨٩ إنما توضح أن بلده كان أقل رخاء مما كان متصورا

(السيد كوكان ، تشيكوسلوفاكيا)

في السابق . فعلى سبيل المثال ، كانت السلطات السابقة تحاول رسم صورة وردية لاقتصاد تشيكوسلوفاكيا ، فظلت تأخذ بمعدلات رسمية غير واقعية لأسعار صرف العملة الوطنية . ومن ثم فإن الاحصاءات التي تستند اليها مساهمة تشيكوسلوفاكيا في ميزانية الأمم المتحدة بالغت في الدخل الحقيقي للفرد في البلاد . ولقد كانت الثمانينات في واقع الأمر فترة من فترات الشظف والتدهور الاقتصاديين لتشيكوسلوفاكيا فضلا عن كونها تجتاز حاليا المرحلة الصعبة الأولى من تحولها الى اقتصاد السوق وسط مناخ اقتصادي غير موات .

٤٥ - وخلص الى الاعراب عن عزم وفده تقديم مشروع قرار الى اللجنة يطلب الى الجمعية العامة أن تنقل تشيكوسلوفاكيا من المجموعة باء الى المجموعة جيم من نظام قسمة تكاليف عمليات صنع السلم معربا عن ثقته في أن اللجنة ستوافق على طلبه .

٤٦ - السيد شوينكام (الكاميرون) : قال إن من الخطأ أن يتوقع من المنظمة تحقيق المهام الهائلة الجديدة بغير أن تكفل لها الموارد اللازمة . وأعرب عن رأي وفده بأن المشكلة المالية للأمم المتحدة مشكلة تتعلق بالنواحي السياسية وبالميزانية على السواء . فهناك من الدول الأعضاء من يستخدم الامتناع عن سداد الاشتراكات المقررة سلاحا سياسيا للتأثير على المنظمة ، فيما أن هناك دولا أخرى عاجزة حقيقة عن السداد كاملا وفي الموعد المطلوب . وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الاصلاحات التي أضفيت أخيرا على الأمانة العامة الى انهاء دعوى عدم الكفاءة ، والى حمل البلدان في الفئة الأولى على أن توضح على النحو الكافي أمام مواطنيها أنهم إذا كانوا يريدون من الأمم المتحدة أن تحافظ على السلم والأمن الدوليين ، فإن عليهم أن يدفعوا لقاء ذلك . ومن الناحية الأخرى أعرب عن تعاطفه الكبير مع البلدان العاجزة بأمانة عن سداد اشتراكاتها قائلا إن الكاميرون كانت دائما تقدم التضحيات اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية وإن كانت تتأخر أحيانا في هذا الوفاء .

٤٧ - وأضاف يقول إن بامكان وفده تأييد فكرة تقاضي فائدة على المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء وذلك في حالة اجراء تمييز بين فئتي الدول حتى ألا تعاقب البلدان العاجزة بحق عن السداد بغير ما جريرة . كذلك فإن الاقتراض التجاري ليس حلا مقبولا في حالة الطوارئ إلا إذا القي عبء فائدة القروض على عاتق الدول الأعضاء التي تملك الوسائل ولكن تعوزها الارادة لسداد اشتراكاتها المقررة .

٤٨ - وأوضح أن وفده يقبل بانشاء صندوق احتياطي مؤقت لحفظ السلم من ناحية المبدأ برغم أنه لا يرى أن هذا الاجراء سيكفل حلا طويل الأجل لمشكلة السيولة . كما أنه لا يعارض وقف العمل بالقواعد المالية ذات الصلة بما يتيح الاحتفاظ بفوائض في الميزانية ، ما دام هذا التدبير مؤقت باعتبار أن الفوائض تعود الى الدول الأعضاء . وفي ضوء الزيادة المضطردة في الأنشطة الانسانية ، فإن وفده يؤيد انشاء صندوق انساني دائر من واقع التبرعات فضلا عن تأييده فرض رسم على مبيعات الأسلحة بغرض الاحتفاظ بسجل للأسلحة اضافة الى سجل عن السفر الجوي الدولي . وأردف يقول إن فكرة إعفاء عام

(السيد شوينكام ، الكاميرون)

من الضرائب لقاء التبرعات المقدمة للأمم المتحدة من جانب المؤسسات ودوائر الأعمال التجارية والأفراد فكرة طيبة ، كذلك أيضا الاقتراح الذي يقضي بانشاء صندوق احتياطي دائر لحفظ السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار . إلا أن وفده لا يستطيع الالتزام بالاقتراح المصاحب لذلك ، والذي يقضي بتفويض الجمعية العامة باعتماد ثلث الكلفة المقدرة لكل عملية جديدة لحفظ السلم فورا . وفي رأيه فإن الأمر يقتضي النظر في وضع تقديرات منفصلة للتكاليف قبل اقرار أي اعتمادات . وإذا ما كان الاقتراح سيجد طريقه أصلا الى التنفيذ فإن هذه الاعتمادات ينبغي رصدها على أساس كل حالة على حدة .

٤٩ - وفيما يتعلق بالاقتراح المتصل بمنح العقود ، أعرب عن رغبة وفده في أن يعرف ما هي الظروف التي ستكون استثنائية بما يستلزم منح هذه العقود بغير طرحها في عطاءات تنافسية . كما يود أن يرى تفسيرا تفصيلا أو اقترحا محددا يتصل بأي تغييرات تضفى على صيغة حساب جدول الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام .

٥٠ - السيد جمره (ماليزيا) : أكد من جديد القلق الذي يساور وفده بشأن الأزمة المالية الطويلة الأجل التي تواجهها الأمم المتحدة ، التي تفاقمت أكثر بفعل الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في عدد عمليات حفظ السلم . وقال إن جذور المشكلة لا تكمن في سوء الإدارة المالية ولكن في عدم قيام الدول الأعضاء ، ولا سيما المساهمون الرئيسيون ، بسداد اشتراكاتهم المقررة كاملا وفي موعدها . وقال إن وفده أصيب بخيبة أمل خاصة لأن أكثر من نصف مجموع المتأخرات مستحق على اثنين من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن .

٥١ - ومضى يقول إن ماليزيا تتفق بصورة عامة مع الأفكار المقترحة من جانب الأمين العام في الوثيقة A/C.5/47/13 معربا أن رغبته في التأكيد على أن أي تدابير تتخذ ينبغي أن تكون مرحلية ريثما يتم سداد الاشتراكات المقررة . كما ينبغي أن تتفق مع الأحكام النظامية ذات الصلة دون أن تفرض أي عبء غير لازم على البلدان النامية التي تواجه ضائقة شديدة .

٥٢ - وأردف قوله إن اقتراح الأمين العام بفرض فائدة بالأسعار التجارية على الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها المقررة اقتراح يأتي في موعده ويستحق إمعانا في النظر . إلا أن وفده يتفق مع الرأي المعرب عنه في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/46/765) بأن الأمر يتطلب مزيدا من الشرح المسهب كما يستلزم تحديد ما إذا كان الاقتراح يتفق مع الأحكام ذات الصلة من الميثاق .

(السيد جمره ، ماليزيا)

٥٣ - وأوضح أن وفده يشارك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والوفود الأخرى شكوكها فيما يتعلق بإمكانية الاقتراض التجاري . ذلك لأن الأمر لا يقتصر على أن الفائدة المتكبدة ستزيد من العبء المالي للمنظمة ، ولكن سيكون من الصعب كذلك الاتفاق على صيغة عادلة في قسمة المصروفات . وفضلا عن ذلك فالأمم المتحدة ، بوصفها هيئة عالمية ، لا ينبغي أن تكون مدينة لمؤسسات تجارية مالية .

٥٤ - وخلص الى القول بأن القيام فورا بإنشاء صندوق احتياطي دائر لحفظ السلم بمبلغ ٥٠ مليون دولار اقتراح عملي وينبغي أن يحوز توافقا في الآراء بين الدول الأعضاء ، باعتبار أن الصندوق سيكون مماثلا تماما للصندوق الإنساني الدائر . وأعرب عن استعداد وفده مناقشة الطرائق المختلفة لتمويله مع الوفود المهتمة بالأمر . بيد أن وفده يحتفظ بحق التعليق على الاقتراح بإنشاء حساب هبات للسلم تابعا للأمم المتحدة بمبلغ بليون دولار حتى يتم إتاحة جميع تقارير الأمين العام المتصلة بالجوانب الإدارية وجوانب الميزنة من تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم .

٥٥ - السيد كنشن (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يرحب بالمعلومات الإضافية المتعلقة بحالة التدفق النقدي فيما يتجاوز المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/C.5/47/13) وفي البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم . ولقد قدمت في الماضي أرقام توضح الأرصدة النقدية المتاحة في الصندوق العام وحسابات حفظ السلم عند نهاية كل شهر . ثم تساءل عما إذا كانت هذه الأرقام يمكن تقديمها للسنة الحالية بما يوضح الموقف الفعلي لكل شهر حتى نهاية أيلول/سبتمبر ، إضافة الى اسقطات الأمانة العامة لكل شهر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر . وقال إنه متأكد بأن المعلومات ستكون في غاية الفائدة بالنسبة للوفود .

٥٦ - الرئيس : قال إنه سيطلب من الأمانة العامة تقديم المعلومات ذات الصلة .

٥٧ - السيد اينوماتا (اليابان) : أيد الطلب الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة وقال إنه برغم أن وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ذكر أن مبلغ بليون دولار إضافيا سيتم اعتماده للأشهر الستة القادمة لتغطية جميع عمليات حفظ السلم ، إلا أنه يدرك أنه كان ثمة تأخير كبير في تقديم تقديرات الميزانية للمرحلة التالية من العمليات ، معربا عن القلق لأن برنامج عمل اللجنة قد يتأثر بذلك . وأي تأخير من شأنه أن يضر بإصدار رسائل تقدير التكاليف الى الدول في موعدها مما يمكن أن يفضي الى أزمة مالية . ورحب من ثم بالمعلومات المتعلقة بإعداد مقترحات الميزانية للمرحلة المقبلة من عمليات حفظ السلم .

٥٨ - السيد بودو (القائم بعمل المراقب المالي) : قال إنه كان من المتوقع أن يقدم طلب الى اللجنة الخامسة بشأن اعتماد إضافي لعملية حفظ السلم في كمبوديا عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية خلال الشهر الحالي . ولكن لم يتم ذلك نظرا للحاجة الى جمع معلومات دقيقة من أجل تقرير الأداء عن الأشهر الستة الأولى من العملية ، حيث كان من المقرر تقديمه جنبا الى جنب مع طلب الميزانية

(السيد بودو)

الجديد . وأوضح أن خطابات التقدير سوف ترسل فور تقديم الميزانية معربا عن الأمل أن يتم ذلك في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر . وبالإضافة الى ذلك فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية معروض عليها طلب من الأمانة العامة للإذن بالانفاق بعد ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ، وقبل أن تعتمد الجمعية العامة الميزانية الجديدة .

٥٩ - السيد المقطري (اليمن) : قال إنه يتفق مع الأمين العام على أن الأزمة المالية ترجع بصورة رئيسية إلى التأخير في سداد الاشتراكات للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلم ، إلا أن هناك عوامل أخرى منها بالذات المبالغ الكبيرة المنفقة على الخبراء مما يشكل ٨٠ في المائة من نفقات الميزانية بالمقارنة مع ٢٠ في المائة مخصصة للمشاريع الإنسانية .

البند ١١٠ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (A/47/7/Add.1 ، A/47/32 ، A/47/287 و A/47/366، A/C.5/47/1)

٦٠ - السيد كاريوسزكي (هنغاريا) (رئيس لجنة المؤتمرات) : قام بعرض تقرير لجنة المؤتمرات (A/47/32) قائلا إن اللجنة خصصت كثيرا من اهتمامها في عام ١٩٩٢ للمسائل المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها . ولقد راعت اللجنة في جميع أعمالها المسؤوليات الموكلة إليها من جانب الجمعية العامة في القرار ٢٢٢/٤٣ باء آخذة بعين الاعتبار الهدف النهائي المتمثل في تحقيق إدارة فعالة من حيث التكاليف لموارد خدمة الاجتماعات والوثائق مع الحفاظ في الوقت نفسه على ارتفاع نوعية الخدمات . وقد ركزت اللجنة اهتمامها على ثلاث جبهات ، هي الدول الأعضاء فرادى ، والهيئات الحكومية الدولية والأمانة العامة التي تقوم كل منها بدور في تحقيق ذلك الهدف . كما أن اللجنة وضعت مبادئ توجيهية للدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية وأصدرت توجيهات إلى الأمانة العامة ، في مسعى لزيادة تأثيرها على الجبهات الثلاث جميعا . وفي أعقاب مناقشات مستفيضة ، صدرت ١٨ توصية محددة إلى الجمعية العامة مباشرة بالإضافة إلى صدور توجيهات أخرى إلى الأمانة العامة .

٦١ - ومضى يقول إن مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ١٩٩٣ ، الوارد في المرفق الأول يشكل أساسا صيغة مستكملة من تلك التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٩١ وقد تم استعراضه وتعديله لزيادة فعالية استخدام الموارد المحدودة للمؤتمرات ، وتجنب التداخل وتأمين أن تتاح المساهمة المقدمة من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء عندما تنظر في المسائل الإدارية والمالية . ثم أوضح أن توصيات اللجنة واردة في الفقرة ٩ إلى ١٦ من التقرير وتشمل توصية إلى الجمعية العامة بأن تطلب من جميع الهيئات الفرعية التماس المشورة الفنية من مكتب خدمة المؤتمرات بشأن مدى توافر مرافق خدمة المؤتمرات قبل إصدار توصياتها بشأن مواعيد أو تواتر انعقاد الدورات المقبلة أو إدخال تعديلات عليها تجنبا للحالات التي يتعين فيها على الأمانة العامة أن تواجه أمرا واقعا على شكل قرارات متخذة بشأن مواعيد الدورات ، مما لا يتسنى خدمته من واقع الموارد الدائمة

(السيد كاريوسزكي ، هنغاريا)

المتاحة . وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على إعادة التشكيل المقترحة للآلية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت اللجنة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مواصلة تقييم احتياجاتهما من حيث الاجتماعات والوثائق بغية تقليلها إلى أقل حد ممكن مع تقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

٦٢ - وأوضح أن اللجنة استعرضت مرة أخرى احصاءات الاستخدام لعينة أساسية من أجهزة الأمم المتحدة فوجدت أن الأداء العام خلال عام ١٩٩١ أداء مشجع حيث كان عامل الاستخدام الشامل هو ٧٨ في المائة بما يتجاوز رقم الأساس البالغ ٧٥ في المائة الذي سبق ووضعته اللجنة . وفي معرض الاستجابة إلى الطلب المقدم من الجمعية العامة في القرار ١٩٦/٤٤ بضرورة استعراض المنهجية المتعلقة بمعدلات استخدام خدمة المؤتمرات لكي توفر تقييما أدق لاستعمال موارد المؤتمرات عموما ، أوضح أن اللجنة وضعت منهجية منقحة تم الأخذ بها على أساس تجريبي لفترة ثلاث سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٢ . وقد أدخلت أيضا عناصر وحسابات إضافية ، وسيتم تقييم المنهجية التجريبية في عام ١٩٩٣ عندما تقوم اللجنة باستعراض كل جانب من جوانب الحسابات - عامل الاستخدام ، عامل دقة التخطيط ونسبة الاجتماعات والمعدل القياسي لإتاحة وثائق ما قبل الدورة بغية وضع معايير لكل منها .

٦٣ - وطبقا للقرار ١٩٠/٤٦ ، فإن جميع الهيئات الفرعية للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب إليها إجراء مشاورات غير رسمية لغرض تحسين استخدام مواردها المتعلقة بخدمة المؤتمرات وتقديم تقرير بعد ذلك إلى رئيس لجنة المؤتمرات التي ستقوم باستعراض الإجابات الواردة وفحص الحالات التي يكون فيها عامل الاستخدام أدنى من الرقم القياسي المحدد لثلاث دورات على الأقل . ومن أجل إتاحة أوفى المعلومات في هذا الشأن ، قررت اللجنة أن تنظر في المسألة في عام ١٩٩٣ . على أن اللجنة استعرضت في الفترة المرحلية المعلومات الواردة حتى الآن ، وقررت أن توصي الجمعية العامة بأن تحث جميع هيئات الأمم المتحدة على تعظيم الدقة التي تتوخاها في التنبؤ بعدد الاجتماعات التي تقدم لها خدمة كاملة مما قد يكون مطلوبا ، وخاصة من خلال تحسين تخطيط المشاورات غير الرسمية . وطلبت أيضا إلى الرئيس أن يتشاور مع رؤساء الهيئات التي كان معدل استخدامها أقل من الرقم القياسي المحدد للدورات الثلاث الأخيرة بغية إصدار التوصيات الملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لخدمة المؤتمرات .

٦٤ - وفي محاولة لزيادة وعي الدول الأعضاء بما يمكن اتخاذه من أجل تحقيق أكفأ استخدام للموارد المحدودة والباهظة الكلفة ، أوضح أن اللجنة طلبت إلى الأمانة العامة أن تضع تصورا عن "الكلفة لكل ساعة اجتماع" وأن تطرحها لعناية أعضاء جميع أجهزة الأمم المتحدة . كما فحصت اللجنة الاتجاهات السائدة في احتياجات الاجتماعات والوثائق وأجرت تقييما تفصيليا للحالة الراهنة للتخطيط المتناسق لجميع الجوانب التنظيمية من خدمة المؤتمرات وصولا إلى نظام للتخطيط والتنسيق الشاملين .

(السيد كاريوسزكي ، هنغاريا)

٦٥ - ومضى يقول إن توافر ووضوح الوثائق أمر لا غنى عنه لتمكين الوفود من المشاركة الكاملة في أعمال الهيئات الحكومية الدولية . كما أن صدور الوثائق في موعدها وحجم هذه الوثائق يشكلان أهمية كبرى بالنسبة لجميع الوفود على نحو ما ظهر في كثير من قرارات الجمعية العامة في الموضوع . وفضلا عن ذلك ، فمن الواضح أن الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية تتحمل مسؤولية معينة فيما يتعلق بالوثائق باعتبار أن إجراءاتها أو قراراتها كثيرا ما يكون لها أثر مباشر على توقيت هذه الوثائق وطولها وكميتها .

٦٦ - وقال إن اللجنة استعرضت تقريرا عن امتثال الهيئات الفرعية بحد الـ ٣٢ صفحة للتقارير . وبغية خفض حجم الوثائق ، ومع إبقاء الوفود على علم تام ، بما يجري ، قررت التوصية إلى الجمعية العامة بأن تطلب من الأمانة العامة أن تطرح القرارات والقواعد والنظم ذات الصلة التي تنظم عملية الوثائق على اهتمام جميع الهيئات لدى بدء الدورات ، وأن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تأخذ بالتقييد عند طلب تعميم الرسائل بوصفها وثائق رسمية وعند تقديم التقارير ، كما تحث الهيئات الفرعية على الامتثال بحد الـ ٣٢ صفحة في مسعى لخفض طول التقارير دون مساس بالنوعية أو بالالتزامات المطروحة بتقديم التقارير .

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك ، أوضح أن اللجنة طلبت إلى الأمانة العامة ، أن تعمل بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، على أن تدرج المعلومات المتصلة بالصيغة المفضلة للتقارير وعن تكاليف تجهيز الوثائق ، ضمن اجتماعات الإحاطة وبرامج التدريب للمندوبين الجدد وموظفي الأمانة العامة المسؤولين عن إعداد التقاربر النهائية الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ضمانا لصدور تقارير أشد إيجازا . وقد طلب إلى الأمانة العامة أيضا إعداد نموذج للتقارير النهائية الصادرة عن الهيئات الفرعية استنادا إلى المبادئ التوجيهية القائمة في مجال الصياغة بما يتيح للجنة مواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال .

٦٨ - وفيما يتعلق بمسألة المحاضر الخطية للاجتماعات ، قال إن اللجنة قررت أن توصي الجمعية العامة بأن تطلب من الأمانة العامة إصدار المحاضر الحرفية للاجتماعات العامة للجمعية العامة في شكل نهائي ، على أساس أن التصويبات الموحدة سوف تصدر على فترات ملائمة بما يكفل إتاحة النص النهائي للمحاضر فورا وبتكاليف أقل . وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة العامة أن تنظر في إمكانية إصدار المحاضر الحرفية لمجلس الأمن بنفس الطريقة .

٦٩ - ومضى يقول إن اللجنة طلبت كذلك إلى الأمانة العامة أن تقدم إليها تقريرا في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٣ عن صلاحية المبادئ التوجيهية المستخدمة كأساس للتوصيات المتعلقة بتوفير محاضر خطية للاجتماعات للهيئات الفرعية للجمعية العامة .

٧٠ - وأشار إلى أن اللجنة لاحظت مرة أخرى عدم امتثال بقاعدة الستة الأسابيع لإصدار وثائق ما قبل الدورة ، وقررت أن تؤكد من جديد إصرارها على الامتثال الكامل بهذه القاعدة طبقا للفقرة ٢٤ من القرار

(السيد كاريوسزكي ، هنغاريا)

١٩٠/٤٦ . وفي هذا الصدد ، قررت اللجنة كذلك أن توصي بأن تناشد الجمعية العامة الهيئات الحكومية الدولية أن تستخدم بصورة كاملة التقرير المتعلق بحالة وثائق ما قبل الدورة عندما تستعرض الترتيبات التنظيمية لدوراتها الموضوعية باعتبار أنه يشكل أداة مفيدة في ترتيب أعمالها . كما ينبغي للجمعية العامة أن تحث الهيئات الفرعية على استعراض جداول أعمالها كي تتبين إذا ما كان بوسعها أن تساعد في الامتثال بقاعدة الأسابيع الستة من خلال الجمع بين البنود والحد من الطلبات على وثائق ما قبل الدورة قدر الإمكان .

٧١ - وبالإضافة إلى ذلك ، كانت اللجنة قد طلبت إلى الأمانة العامة أن توسع المشاورة فيما بين الإدارات تحسينا لإتاحة الوثائق في موعدها . كما طلبت إلى الأمانة العامة أن تعيد إصدار الوثيقة التي تشرح التواريخ التأشيرية التي تظهر على جميع الوثائق وأن تدرج هذه المعلومات في الإصدارات المقبلة من كتيب "معلومات للوفود" .

٧٢ - وقال أيضا إن اللجنة كرست وقتا طويلا لاستعراض أعمال مكتب خدمات المؤتمرات المطلوب إجراؤه في القرار ١٩٠/٤٦ وشعرت أن تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/47/336) يقدم دراسة مفيدة للمشاكل ذات الصلة . وتلاحظ اللجنة التوصيات العملية التي قدمتها الأمانة العامة والإجراءات المتخذة ، ولكنها تشعر بأن جوانب التكاليف - العوائد من استخدام التكنولوجيات الجديدة وكذلك الآثار المالية المترتبة على التوصيات الواردة في التقرير لم يتم معالجتها على النحو الكافي . وعليه ، طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تواصل رصد التطورات المؤثرة على أداء مكتب خدمات المؤتمرات في عدد من المجالات المختلفة ، وأن تقدم تقريرا عن الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن طريق لجنة المؤتمرات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

٧٣ - وأوضح كذلك أن اللجنة أوصت الجمعية العامة بأن توافق على التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات والمكتبة . وحول مسألة تنظيم أعمال اللجنة ، قال إن اللجنة قررت الإبقاء على مدة الانعقاد الشاملة وعلى التواتر السنوي لدوراتها مع مواصلة برنامج عملها لفترة السنتين .

٧٤ - وخلص إلى القول بأن اللجنة كانت قد نظرت في تقرير عن فائدة وإمكانية تركيب نظام ملائم للإشارة كلما حددت مدة الكلام بموجب المادة ٧٧ من النظام الداخلي (A/47/287) وأنها قررت أن توصي الجمعية العامة بوضع وحدات متنقلة من النوع الوارد وصفه في الفقرة ١٥ من التقرير ، وبأعداد كافية وبأكثر السبل فعالية من حيث التكاليف . وقال إن النظام يمكن أن يفضي إلى وفورات كبيرة في موارد خدمة المؤتمرات وينبغي أن يسترعى إليه اهتمام جميع الهيئات والمستعملين .

٧٥ - السيدة سيستاك (الأمين العام المساعد لخدمة المؤتمرات) : قالت إن الأحداث التي استجدّت على مسرح السياسة الدولية في السنوات الأخيرة خلّفت أثرا ضخما على دور المنظمة وبصورة محددة على عمل وأداء مكتب شؤون المؤتمرات . وقد جاءت نهاية "الاستقطاب الثنائي" في العلاقات الدولية كي تتيح للمنظمة أن تعافى من الشلل الذي حال بينها وبين أن تقوم بدورها كاملا بموجب الميثاق ، فيما نجمت أوضاع تدعو إلى تدخّلها وتضاعفت بصورة مثيرة . وفيما يتعلق بالأثر الناجم عن تلك التطورات بالنسبة لمكتب خدمة المؤتمرات ، فلسوف يكون من التبسيط المخل التصور بأن تكاثف وتعدد العمليات الميدانية نجم عنه أثر ينال من الدور التقليدي للمنظمة بوصفها محفلا للتواصل بين الدول بما يجعل هذا الدور يتوارى في خلفية الصورة . وأضافت تقول إن الأحوال المعقدة والمأساوية في كثير من الأحيان التي باتت تواجهها الأمم المتحدة باتخاذها إجراءات في الميدان ، إنما تتيح الفرصة لبذل نشاط دبلوماسي مكثف . وقد أدى تكاثف أنشطة مجلس الأمن وتعدد عمليات صنع السلام ، إلى زيادة لا يستهان بها في حجم الوثائق المجهزة والاجتماعات المخدومة مما يتطلب المزيد من المرونة من جانب وحدات مكتب خدمة المؤتمرات ، التي يتعين عليها أن تكون على أهبة الاستعداد في أي لحظة كي تستجيب فورا لاحتياجات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية (A/47/1) . وأوضحت أنه في عام ١٩٨٧ بأسره ، عقد مجلس الأمن ٤٩ اجتماعا رسميا واعتمد ١٤ قرارا وأصدر ٩ بيانات رئاسية ، أما في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٢ فقد عقد المجلس ٨١ اجتماعا رسميا واعتمد ٤٦ قرارا وأصدر ٤٣ بيانا رئاسيا . وفي النصف الأول من عام ١٩٨٧ ، وصل حجم الوثائق المترجمة للمجلس ولهيئاته الفرعية إلى ٩٠٠ ٨٧٥ كلمة أو ٦٣٠ ٢ صفحة أما بالنسبة للستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٢ فقد وصل حجم هذه الوثائق إلى ٨,٣ مليون كلمة أو ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ صفحة مما يمثل زيادة بمقدار الضعف تقريبا .

٧٦ - ومضت تقول إن عام ١٩٩٢ يشكل نقطة تحول تاريخية للأمانة العامة فقد شرع الأمين العام في عملية إصلاح واسعة النطاق للأمانة العامة في ضوء الدور الجديد الذي باتت تضطلع به الأمم المتحدة ولا سيما تكاثف وتضاعف عملياتها الميدانية . والمرحلة الأولى من هذا الإصلاح تنطوي على إعادة تجميع عدد من المكاتب أو الإدارات ، مما أفضى إلى تحويل إدارة خدمة المؤتمرات سابقا لتصبح مكتبا ضمن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم . أما المرحلة الثانية من الإصلاح ، الجارية حاليا ، فتتألف من تحديد الآثار المترتبة ، على المنظمة وطرق عملها ، نتيجة ترشيد هيكل الأمانة العامة الذي تقرر مع بداية عام ١٩٩٢ وقد أدى بالفعل إلى تجميد ٢٨ وظيفة في مكتب شؤون المؤتمرات لإمكان إعادة توزيعها وهو قرار اتّخذ في آب/اغسطس ١٩٩٢ . وأشارت إلى أن التحدي الذي تواجهه الأمانة العامة يتمثل في أن تظهر مقدرتها على أن تصبح الأداة الفعالة والمرنة التي تتطلبها إعادة تنشيط دور المنظمة ، فيما تظل الميزانية العامة مستقرة بغير تغيير . وبالنسبة لمكتب خدمة المؤتمرات ، فإن التحدي يتسم بمشقة خاصة . فالدول الأعضاء يشغلها من الناحية الأولى الحد من تكاليف خدمة المؤتمرات ولكن من الناحية الثانية ، فبرغم الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال لجنة المؤتمرات ، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إضافة إلى جهود الأمانة العامة ، إلا أنه لم يتح خفض البرامج التي تشكل الجزء الأساسي من ولاية المكتب - ألا وهي خدمة اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وتجهيز وتوزيع الوثائق المتعددة اللغات التي تطلبها هذه الهيئات . وأكدت أن خدمات المكتب زاد الطلب عليها أكثر من أي وقت مضى . وفي مواجهة هذه المعضلة ، عكف المكتب على مضاعفة جهوده لتحسين طرائق

(السيدة سيستاك)

عمله وتنظيم خدماته وهو يقطع في هذا المضمار أشواطا بعيدة ولكن ثمة حـــدودا للإجراءات التي يمكن اتخـــاذها .

٧٧ - وقالت السيدة سيستاك إنه بالرغم من ذلك ، فإن لجنة المؤتمرات قد ركزت ، في دورتها لعام ١٩٩٢ ، أساسا على الوثائق ، وأثارت مسائل كان لها تأثير على ولاية مكتب شؤون المؤتمرات بأكملها تقريبا . وبما أن رئيـــس اللجنـــة قد تقدم بتقرير مفصل ، فإنها ستتناول بالتعليق فقط بضع نقاط بارزة .

٧٨ - وأضافت قائلة ، إن البند الأول من بين بنود خاصة أخرى وردت في جدول أعمالها ، طلب الى اللجنة إبداء آرائها بشأن التنقيحات المقترحة للبرنامج ٣٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . وتلك المقترحات لم تدخل أي تغيير على المحور الرئيسي للخطة وكانت تستهدف أساسا تحديث الخطة في ضوء تطور الحالة في بعض الميادين . وأوصت اللجنة بإدخال تحسينات مختلفة على صياغة المقترحات وجرى استرعاء انتباه مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية الى توصياتها .

٧٩ - واسترسلت قائلة إن اللجنة وافقت أيضا على مخطط لتقرير بشأن سياسة المنشورات في المنظمة والذي من المقرر تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ، عملا بالقرار ١٨٥/٤٦ باء . وأشارت الى أن لجنة الإعلام قد أوصت في مقرر ذي صلة في دروتها الرابعة عشرة بأن تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يوجه مجلس المنشورات الى وضع معايير واستعراض جميع المنشورات والمقترحات المتعلقـــة بالمنشـــورات لكي يضمن ، في جملة أمور ، أن كل منشور قد أوفى بولاية وحاجة قابلتين للتحديد ، وأنه صدر في الوقت المناسب ، ولا يعتبر ازدواجا لمنشورات أخرى داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة .

٨٠ - واستطردت قائلة بيد أن البند الخاص الذي استرعى انتباه اللجنة قبل كل شيء هو استعراض مكتب شؤون المؤتمرات الذي طلبت اجراؤه الجمعية العامة في القرار ١٩٠/٤٦ ، والذي وردت نتائجه في تقرير الأمين العام العام الوارد في الوثيقة A/47/336 . وقد أتاح هذا الاستعراض لمكتب شؤون المؤتمرات فرصة ، بمساعدة الزملاء في الدائرة الاستشارية التنظيمية وعدد من الخبراء الخارجيين ، على إعادة دراسة هيكل وأداء وأساليب عمل المكتب بالتفصيل . وقد درست لجنة المؤتمرات تقرير الأمين العام بعناية فائقة ولاحظت أنه قدم استعراضا عاما جيدا للحالة الراهنة في مكتب شؤون المؤتمرات . ويمكن تقسيم التوصيات في التقرير الى ثلاث مجموعات . فأولا هناك تلك التدابير التي يمكن ، كما ورد في الفقرة ٣٥ من التقرير ، أن ينفذها مكتب شؤون المؤتمرات في إطار ولايته الأساسية والمبادئ التوجيهية لسياسته ؛ وجرى بالفعل اتخاذ خطوات لتنفيذ تلك التوصيات .

(السيدة سيستاك)

٨١ - ومضت قائلة إن السبب في أن القائمة المتعلقة بتلك الخطوات والواردة في التقرير لم تكن أطول هو أن حل عدد من المشاكل التي لوحظت خلال الاستعراض تدخل في إطار الاستراتيجية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ في صيغتها التي اعتمدتها الجمعية العامة . وثانيا ، هناك توصيات لا يمكن ، بالرغم من أنها لا تنطوي على أي تعديل لولاية مكتب شؤون المؤتمرات أو المبادئ التوجيهية التي تنظم عملية تنفيذها على الفور لأن الموارد اللازمة لم تخصص في ميزانية فترة السنتين الحالية . ويعتزم المكتب إجراء تحليل شامل للمزايا والتكاليف فيما يتعلق بالتدابير الموصى بها ، على النحو المطلوب من لجنة المؤتمرات ، وعلى أساس نتائج هذا التحليل ستدرجها في مقترحات ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وثالثا هناك توصيات تحتاج الى توجيه يتعلق بالسياسة العامة أو قرارات أخرى تتخذها الدول الأعضاء ، سواء لأنها تنطوي على تغييرات في أساليب عمل بعض الهيئات أو لأنها تدعو الى استعراض استحقاقات بعض الهيئات التي كان معدل استخدامها للخدمات المتاحة لها لسنوات عديدة أدنى من الحد الذي وضعته لجنة المؤتمرات ، وسيطلب من اللجنة الخامسة إبداء آرائها بشأن تلك التوصيات القليلة ، ولكن الهامة للغاية .

٨٢ - وفيما يتعلق بالوثائق ، قالت إن لجنة المؤتمرات قد أعربت عن أسفها لعدم إحراز تقدم بشأن مسألتين قديمتين على وجه الخصوص : امتثال الأمانة العامة لقاعدة الأسابيع الستة فيما يتعلق بتوزيع وثائق ما قبل الدورة ، والامتثال لحد الـ ٣٢ صفحة بالنسبة لتقارير الأجهزة الفرعية . وقالت إنها تشعر بالامتنان لأن اللجنة لم توص فقط بأن تعيد الجمعية العامة بشدة تأكيد قاعدة الأسابيع الستة ، ويتوقف امتثال مكتب شؤون المؤتمرات لها على وفاء الادارات التي تتولى وضع الوثائق بالموعد الأخير لتقديم مخطوطات وثائق ما قبل الدورة البالغ ١٠ أسابيع . وبهدف تسهيل الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة ، اقترحت لجنة المؤتمرات أن تحاول الأجهزة الفرعية تنسيق جداول أعمالها عن طريق إدماج بعض البنود ؛ والذي سينتج عنه ، مبدئيا ، خفض عدد الدراسات والتقارير التي يتعين تقديمها الى تلك الأجهزة قبل انعقاد دوراتها . ولاحظت أن اللجنة أبدت بعض الواقعية فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة لهذا التذكير الاضافي بإقرانها توصيتها بنداء للأجهزة المعنية للاستخدام الفعال للتقرير المتعلق بحالة إعداد وثائقها لما قبل الدورة عند وضع برامج عملها لإحدى الدورات . ورحبت بحقيقة أن اللجنة لم توص فقط بأن تسترعي الجمعية العامة مرة أخرى الانتباه الى قاعدة الـ ٣٢ صفحة ، ولكنها قدمت أيضا اقتراحات ستؤدي الى تسهيل تنفيذها بواسطة الأجهزة الفرعية والأمانة العامة ، وحثت على تقديم نموذج لهذه التقارير ، قائم على أساس المبادئ التوجيهية القائمة ، للنظر فيه في عام ١٩٩٤ . ورحبت أيضا بتوصية اللجنة بأن تحاول الدول الأعضاء الحد من طول الرسائل التي تطلب تعميمها بوصفها وثائق رسمية للمنظمة - نظرا لأن لها حق سيادي في أن تفعل ذلك - وينبغي أن تضمن أنها قدمت هذه الرسائل بأكثر الطرق الممكنة اكتمالا واختصارا ومناسبة من حيث التوقيت .

(السيدة سيستاك)

٨٣ - وأردفت قائلة إنه ليس في امكانها ، في ضوء الاحصاءات المتوفرة ، سوى أن تشارك في الواقعية العملية التي أبدتها لجنة المؤتمرات . ولكن الواقعية لا تعني الانهزامية : فقد عمل مكتب شؤون المؤتمرات ، من موقعه غير المريح في نهاية خط إصدار الوثائق ، بدون كلل ، سنة بعد أخرى ، على تذكير أمانات الأجهزة التداولية المختلفة بالحاجة الى الامتثال للقاعدة التي وضعتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالحدود الزمنية لتقديم الوثائق وطولها ، مع التأكيد على أن أي انتهاك لتلك القواعد ينطوي على احتمال إعاقة أداء الأجهزة الحكومية الدولية لعملها . وكانت لجنة المؤتمرات على وعي تام بذلك ، ولهذا السبب طلبت الى الأمانة العامة تكثيف المشاورات والتعاون فيما بين الادارات . وفي اجتماعات التنسيق فيما بين الادارات ، أكد مكتب شؤون المؤتمرات من جديد الحاجة الى الالتزام ولم يعمل على تثبيط الهمة ، وأكد أن التراكمات الناجمة عن التأخير في تقديم الوثائق يشكل عبئا على ميزانيته ويعرض جودة الوثائق للخطر .

٨٤ - واسترسلت قائلة إنه بالرغم من أن لجنة المؤتمرات قد التزمت ، فيما يتعلق بجدول المؤتمرات ، بالنظر في التغييرات المقترحة بالنسبة لعام ١٩٩٣ في جدول فترة السنتين الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، فقد نظرت في عدد من أوراق غرفة الاجتماعات والتي تعتبر ذات دلالة فيما يتعلق بالتطورات في حالة خدمة الاجتماعات . ويمكن ملاحظة تقدم مشجع من المعلومات المقدمة الى اللجنة ، على سبيل المثال فيما يتعلق بمعدل استخدام خدمات الاجتماعات المتاحة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء . وأيضا فيما يتعلق بخدمات الاجتماعات ، أعربت اللجنة ، في إطار استعراض هيكل وأداء مكتب شؤوون المؤتمرات ، عن اهتمامها الكبير بما يسمى بالتخطيط الشامل للمؤتمرات والاجتماعات .

٨٥ - واستطردت قائلة إن نظام التخطيط الشامل كان أحد الأمثلة على التدابير التي اتخذت لتحسين كفاءة الخدمات المقدمة ولتحقيق وفورات . وتمثل هدف شعبة الترجمة الشفوية والاجتماعات في القيام بأكمل استخدام ممكن لمرافق وخدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم . وبدأت العملية بوضع جدول المؤتمرات : في ضوء القيود الناشئة عن ولايات الأجهزة المختلفة ، والقنوات المقررة للنظر في التقارير والقواعد الأساسية فيما يتعلق بمكان انعقاد دورات الهيئات فرادى ، ودوريتها ومدة انعقادها ، وقد بذل جهد لضمان أن الاجتماعات في مراكز المؤتمرات الثلاثة الرئيسية ـ المقر ، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا ـ موزعة بقدر الامكان على العام بطوله . وبما أن القيود التي أشارت اليها تجعل من الصعب تحقيق هذا الهدف بالكامل ، فإن مكتب شؤون المؤتمرات يسعى على الأقل الى ضمان أن فترات الذروة لا تحدث في المراكز المختلفة في نفس الوقت ، وبذلك كانت عمليات تبادل موظفي اللغات ممكنة . واستشهدت بمثال فريق المترجمين الشفويين من مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، خلال فترة قلة النشاط الصيفية ، فقط انضم بعضهم الى الموظفين المقيمين في نيويورك لتقديم الخدمات أولا الى مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ثم الى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وساعد المترجمون الشفويون من فيينا أيضا مكتب الأمم المتحدة في جنيف في شهرين

(السيدة سيستاك)

تموز/يوليه وآب/أغسطس . وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالترجمة التحريرية ، فإن الأمر يكون مفهوما بدرجة أكبر بجلاء - وأصبح في الإمكان الآن بفضل التكنولوجيا نقل النص في شكل الكتروني - لتحويل بعض الوثائق من مركز الى آخر بدلا من انتقال الموظفين اليه . وعند التخطيط للاجتماعات خارج مراكز المؤتمرات الدائمة ، يقوم مكتب شؤون المؤتمرات بتقييم مختلف الخيارات القائمة بعناية بغية تحديد الخيار الذي يقدم الخدمات المطلوبة بأقل تكلفة ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل إمكانية انتداب موظفين دائمين من مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، أو من مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، أو من المقر ، أو من اللجان الاقليمية بدون إحلال ؛ وإمكانية تعيين مترجمين شفويين ومترجمين تحريريين يعملون لحسابهم محليا ؛ والتكاليف المقارنة لأجور الموظفين المتوفرين محليا في مقابل أجور السفر وبدلات الاقامة للموظفين الذين يمكن انتدابهم من مراكز أخرى .

٨٦ - ومضت السيدة سيستاك قائلة إن هناك أمثلة عديدة أخرى يمكن الاستشهاد بها عن التدابير التي اتخذت من أجل الاستخدام الأمثل للاعتمادات المخصصة لمكتب شؤون المؤتمرات لفترة السنتين الحالية . وفور اتخاذ القرار بإحلال برنامج WORD PERFECT الحاسوبي محل نظام WANG في وحدات تجهيز النصوص التابعة له ، اتخذ المكتب خطوات للاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها هذا البرنامج الحاسوبي لتحسين طريقة تقديم الوثائق بينما يتم تحقيق وفورات في استخدام الورق وفي تخزين الوثائق . ولذلك ، وحسب التوصية الواردة في تقرير الأمين العام ، يعتزم المكتب اعتماد شكل جديد للصفحات في الوثائق والذي سيتيح ، بدون أي إقلال في الوضوح ، زيادة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة في عدد الكلمات في كل صفحة . وبالمثل ، سيتيح برنامج WORD PERFECT الحاسوبي الاستخدام الأوسع نطاقا للنشر المكتبي في إنتاج الملاحق المجلدة ، وبالتالي تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الطباعة الخارجية . وستنعكس تلك الوفورات في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . وبالمثل ، في مجال المنشورات ، فإن إدخال شبكة من محطات العمل ذات القدرة على النشر المكتبي في وحدات رسم الخرائط ، ووضع الرسوم البيانية ، وإعداد النسخ والتدقيق سيؤدي الى تحقيق وفورات كبيرة محتملة في تكاليف الطباعة التعاقدية . وفضلا عن ذلك ، فإن استخدام آلات الرقائق البلاستيكية والمطابع الملونة ، وشراء معدات تجليد جديدة سيزيد أيضا القدرة على الاضطلاع بأعمال في الداخل كانت ترسل في الماضي إلى مقاولين خارجيين . والمبادرة الأخيرة التي أيدتها لجنة المؤتمرات هي إمكانية إصدار المحاضر الحرفية للجلسات العامة للجمعية العامة في شكل نهائي ، مع إصدار التصويبات في شكل تصويبات موحدة في نهاية الدورة ، كما حدث بالفعل بالنسبة للمحاضر الحرفية للجنة الأولى . وسينتج عن هذا الإجراء تحقيق وفورات هائلة ، بما أن المحاضر الحرفية لن يتم طباعتها وتوزيعها مرتين ، وسيكون في الإمكان ، بدون استخدام تنضيد الحروف المطبعية ، إصدار الوثائق التي سيكون مظهرها مماثلا لمظهر المحاضر الحرفية النهائية في شكلها الحالي . وفي مجال الترجمة التحريرية ، فإنه فور تركيب شبكة محطات العمل المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل ، فإنه من المعتزم الاستفادة بصورة كاملة من إمكانيات الترجمة التحريرية بمساعدة الحاسوب ، والتي ستمكن المترجمين من إنفاق وقت أقل في البحث والتحضير ووقت أكثر في الترجمة التحريرية الفعلية ، وذلك بفضل نظام متكامل للأدوات

(السيدة سيستاك)

الحاسوبية . وأخيرا ، من المتوقع الحصول على عدد من المنافع من الاستثمارات في مكتبة داغ همرشولد والتي تم إدراجها في الميزانية لفترة السنتين الحالية . وبمحاذاة تنسيق الهيكل التنظيمي للمكتبة ، سيؤدي إدخال نظام متكامل للمكتبة الى القضاء على الحاجة إلى إدخال نفس المعلومات مرات عديدة وسيجعل من مكتبة داغ همرشولد أداة حديثة حقا في خدمة الدول الأعضاء والأمانة العامة .

٨٧ - وأردفت قائلة إنها سعت ، بإيراد تلك الأمثلة ، الى توضيح الاهتمام الدائم للمكتب بتحسين إجراءاته بغية تحقيق أكبر كفاءة وتوفير ممكنين . وفي إطار عملية البحث الجارية عن طرق لخدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل ، سعى مكتب شؤون المؤتمرات الى الاستفادة من تجربة المؤسسات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة من خلال المحفل الفريد الذي كرسته لهذا الغرض الاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن الترتيبات اللغوية والوثائق والمنشورات . وقد أتاحت تلك الاجتماعات ، التي جرى متابعة عملها في لجنة التنسيق الادارية ، فرصة كل عام لتبادل المعلومات ، ومقارنة المشاكل بتلك المشاكل في المؤسسات الأخرى بالمنظومة ، وفي بعض الحالات ، استلهام الحل من الحلول التي استنبطها البعض منها .

٨٨ - وأضافت قائلة إن الأمثلة التي أوردتها توا والخطوات التي اتخذت تبين بوضوح موقف المكتب إزاء المصاعب التي يواجهها وهو بعيد عن أن يكون انهزاميا أو جبريا . ومع ذلك فإنها تتوقع احتمال إثارة أسئلة أخرى حول كفاءة وإنتاجية مكتب شؤون المؤتمرات . وستكتفي في الوقت الحالي بإعطاء وصف عام للحالة الراهنة .

٨٩ - واستطردت قائلة إنه في أربع سنوات ، ارتفع عدد الاجتماعات التي يخدمها موظفو مكتب شؤون المؤتمرات سنويا من ٧٠٠ ٣ إلى أكثر من ٠٠٠ ٤ ، أي بزيادة تبلغ ٩ في المائة . وكانت المقارنة بين الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٢ والفترة المقابلة من عام ١٩٨٨ أكثر كشفا لهذا الاتجاه : كانت هناك زيادة بلغت ١٦ في المائة في عدد الاجتماعات التي تحصل على خدمات الترجمة الشفوية ، وقفزة بلغت ٣٠ في المائة في العدد الاجمالي للاجتماعات ، سواء بترجمة شفوية أو بدونها . وقد ارتفع بالمثل عدد انتدابات المترجمين الشفويين المطلوبين لتغطية هذه الاجتماعات من ٥٠٠ ٢٨ في عام ١٩٨٨ إلى ٢٥٠ ٣٠ في عام ١٩٩١ . وارتفع العدد السنوي للاجتماعات التي تحصل على تغطية المحاضر الموجزة من ٤٣٠ إلى ٤٩٠ خلال نفس الفترة ؛ وأخيرا ، زاد عدد الساعات التي جرى تمديد الاجتماعات بها من ٩٣٠ في عام ١٩٨٧ إلى ٩٨٠ في عام ١٩٩١ .

٩٠ - وعلى جبهة الوثائق ، قالت إن عبء العمل في دوائر الترجمة التحريرية قد ارتفع من ٨٦,٧ مليون كلمة في عام ١٩٨٨ إلى ٩٥,٤ مليون كلمة في عام ١٩٩١ ، أي بزيادة تبلغ ١٠ في المائة ، وتشير الأرقام الأولية للربع الأول من عام ١٩٩٢ إلى زيادة تبلغ ٩ في المائة في عبء العمل بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩١ . وقد ارتفع ناتج وحدات تجهيز النصوص من ١٦٣ مليون كلمة إلى ١٨٦,٥ مليون كلمة للفترة بين عامي ١٩٨٨و ١٩٩١ . وارتفع عدد الوثائق المطبوعة في ورش الاستنساخ خلال نفس الفترة

(السيدة سيستاك)

من ٧٠٠ ٣٧ (طباعة ٦٧٦ مليون صفحة) إلى ٣٠٠ ٤٢ (طباعة ٧٣٧ مليون صفحة تقريبا) أي مرة أخرى بزيادة تبلغ ٩ في المائة .

٩١ - واسترسلت قائلة إنه خلال نفس تلك الفترة ، لم يبق ملاك موظفي مكتب شؤون المؤتمرات على حاله . فقد أدت التخفيضات في الوظائف في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى خفض عدد الموظفين بأكثر من ١٠ في المائة ، وقبل ذلك ببضعة شهور ، جرى تجميد ٢٨ وظيفة بالفئة الفنية مع نية إعادة توزيعها على أماكن أخرى . ومن الجلي ، أن الزيادة في الانتاجية هي التي مكّنت فقط المكتب ، بعدد أقل من الموظفين ، من الاضطلاع بعبء عمل آخذ في التزايد باستمرار . وفي بعض الميادين ، كان في الإمكان تحقيق تلك المكاسب الانتاجية عن طريق الأخذ بالابتكارات التكنولوجية التي نتج عنها أساليب عمل ذات فعالية أكبر . وفي ميادين أخرى ، لم يكن في الإمكان تحسين أساليب العمل من خلال الابتكارات التكنولوجية ، سواء لأن الموارد لم تكن متوفرة ، أو لأن المهام التي تنطوي عليها لم تكن تصلح لتطبيق هذه الابتكارات ، وقد تحققت المكاسب في الانتاجية من خلال إدارة أكثر صرامة للتدفقات الانتاجية . بيد أن معظم الزيادة في الانتاجية تعزى أساسا الى تفاني الموظفين ، الذين بذلوا جهودا تتسم بالعزم للتغلب على الظروف التي تزداد صعوبة باستمرار .

٩٢ - واستطردت قائلة إن التقدم الذي تم إحرازه كان بالطبع مصدرا لفخر مشروع بالنسبة لمكتب شؤون المؤتمرات ، ولكنها ستكون مقصرة إذا تركت انطباعا بأنه يمكن الاستمرار في مواجهة التحدي الصعب الذي أشارت إليه من قبل إذا ما استمر الاتجاهان المتعارضان اللذان وصفتهما توا - من ناحية ، التوسع المضطرد - والمعجل على ما يبدو - في حجم الوثائق وعدد الاجتماعات ، ومن ناحية أخرى ، الانخفاض في عدد الموظفين ، وعلى سبيل المثال ، استنكرت الوفود التأخيرات المتزايدة في الإصدار المتزامن للمحاضر الموجزة باللغات الرسمية الست . والسبب في التأخيرات هو أنه يتعين على مكتب شؤون المؤتمرات ، عندما يواجه بقرارات تتعلق بتخصيص إمكانياته المحدودة ، أن يعطي الأولوية لتجهيز وثائق الدورة ووثائق ما قبل الدورة التي قدمت في وقت متأخر . وفي الدورة الحالية ، سيكون هناك بدون شك استمرار في إصدار محاضر موجزة لجلسات اللجان الرئيسية للجمعية العامة باللغات التي جرى صياغتها بها ، ولكن لن تكون لديه الطاقة اللازمة لترجمتها من أجل الإصدار المتزامن بجميع اللغات الرسمية خلال الدورة . وفضلا عن ذلك ، فإنه كان من المتوقع بالفعل ألا يكون في مقدوره تجهيز جميع الوثائق المطلوبة لدورات الهيئات المقرر أن تنعقد في الشهور القليلة الأولى من عام ١٩٩٣ .

٩٣ - وقالت إنه نظرا لأنها صممت على أن تكون واقعية وصريحة ، فإنه يتعين عليها أن تصف بوضوح حدود هامش المناورة للمكتب في مواجهة عبء العمل الذي ليست له سيطرة عليه . فكل مرة يتولى خدمة اجتماع ، وكل مرة يقوم بتجهيز صفحة من الوثائق ، فإنه يضطلع فحسب بالتكليف الصادر إليه من الدول الأعضاء . وأعربت عن أملها مرة أخرى في أن تكون الأمثلة التي قدمتها للمبادرات البناءة التي اتخذت قد بينت بوضوح أن هذا الرأي لا يشير بأي حال الى اتجاه انهزامي . وقد اعترف الأمين العام بنفسه بأن

(السيدة سيستاك)

عـــدد الوثائـق المطلوبـــة من الأمانة العامة هو أكبر مما يمكن لها إصداره بطريقة مناسبة من حيث التوقيت ، بينما تجاهد في سبيل ضمان جودة عالية .

٩٤ - وعند توضيحها للنمو في عبء العمل بالنسبة للمكتب ، استخدمت أرقاما من عدد من الأنشطة المختلفة لخدمة المؤتمرات . وقالت إنها لا تود أن تترك انطباعا خاطئا بأن المكتب يقوم بأداء مجموعة متنوعة من المهام المستقلة وغير المترابطة . فخدمة المؤتمرات هي عملية معقدة ومتكاملة تتوقف فعالية كـل عنصـر فيهـا علـى دعـم العناصـر الأخـرى ، ويلعب التخطيط المركزي والتنسيق دورا جوهريا . وبالمثل ، فإنه لا يمكن لوحدات خدمة المؤتمرات في مراكز العمل المختلفة أن تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى . وأكدت أيضا أن العمل في المقر هو جـــزء لا يتجزأ من كل أوسع نطاقا يشمل دوائر شؤون المؤتمرات في جنيف ونيويورك وفيينا . وعلاوة على ذلك ، فإن تقديم خدمات ذات جودة عالية ، بأكثر الطـــرق فعاليـــة من حيـث التكاليـف ، تحتاج إلى تفاعل وتشاور متواصلين مع الدول الأعضاء والأمانات الفنية .

٩٥ - وقالت إن هناك اتجاها ظهر مؤخرا يدعو إلى الاعتقاد بأن المنظمة اتجهت ، لأنها أصبحت عملية المنحى أكثر من ذي قبل ، الى عدم تأكيد دورها كعامل مساعد للتعاون الدولي . وتميل تجربة مكتب شؤون المؤتمرات الى التدليل على أن الحقيقة هي شيء آخر . وهناك اتجاه أيضا لانتقاد الأمانة العامة بوصفها بيروقراطية ضخمة غير مبالية بالانقلابات التاريخية الفجائية التي أعادت تحديد دور الأمم المتحدة . وهي لذلك لا تكل عن تكرار أن مكتب شؤون المؤتمرات لم يقدم على تصرف لم تمليه عليه الولاية الممنوحة له من الدول الأعضاء . وقد اعتبر المكتـــب علـــى الدوام أنها مسألة تتعلق بالشرف أن يرتفع الى مستوى مطالب المهمة الأساسية التي عـُهد بها إليه ، بغض النظر عن مدى صعوبة الظروف التي يواجهها . غير أنها أعربت عن مخاوفها من أن تكون المرونة من أجـــل المناورة التي أشارت إليها قد استنفدت ، ويعتمد المكتب الآن أكثر من أي وقت مضى على الدول الأعضاء ، لا سيما اللجنة الخامسة ، مسترشدا في ذلك بالعمل المجتهد الذي اضطلعت به لجنة المؤتمرات ، لتزويده بالوسائل اللازمة لمواجهة التحديات الصعبة التي سيقابلها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠